| |
|---|
| الإسم واللقب : وداد صياح (widad sayah)<br>البريد الإلكتروني: widadsayah@gmail.com<br>المؤسسة العلمية : جامعة باجي مختار – ولاية عنابة –.<br>التخصص : إقتصاد ، تنمية ومالية .<br>الدرجة العلمية : طالبة دكتوراه ، السنة الثانية.<br>الهاتف : 06 57 57 95 43 |
| الإسم واللقب : الغالي بوخروبة<br>البريد الإلكتروني : Ghali.c @ live .fr<br>التخصص : مناجمنت مالي ومحاسبي .<br>المؤسسة العلمية : جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم .<br>الدرجة العلمية : طالب دكتوراه ، سنة ثالثة .<br>الهاتف : 07 73 11 54 97 |


محور المداخلة : المحور الثاني : التبادلات التجارية بين الدول الأورومتوسطية بعد إنخفاض أسعار البترول .

عنوان المداخلة : إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على الإقتصاد الجزائري في ظل التحديات الإقتصادية والإقليمية الراهنة .

**الملخص** :

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه الدول المتوسطية على العموم والجزائر على وجه الخصوص، من خلال تسليط الضوء على موضوع الشراكة الأورومتوسطية وتشخيص إنعكاساتها على الإقتصاد الوطني في ظل تحرير التجارة الخارجية تزامنا مع المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة نظرا لتفاقم الأزمات الناجمة عن التدهور المستمر لأسعار البترول على الدول النفطية خاصة منها الجزائر لما لها من ثقل في السوق النفطية، وهذا ما يستدعي ضرورة التّسريع في تطبيق جملة من الآليات والاصلاحات الاقتصادية لانعاش التبادلات التجارية الجزائرية في اطار الشراكة الاورومتوسطية والسعي لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من اجل تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل بهدف تجاوز قيد تقلبات اسعار النفط ، وقد تم التوصل إلى أن إمكانية الإستفادة من الفرص التي يوفرها هذا التوجه نحو الشراكة يبقى مرهونا بمدى قدرة الاقتصادات على التكيف مع تيار الانفتاح والتحرير التجاري ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي .

**Abstract** :

This study aims at addressing one of the biggest challenges facing the Mediterranean countries in general and Algeria in particular, by highlighting the issue of the Euro-Mediterrnean partnership and identifying its implications for the national economy in light of the liberalization of foreign trade in line with current international and regional changes.The continued deterioration of oil prices on the oil countries, especially Algeria because of their weight in the oil market, and this what calls for the need to accelerate the application of a number of mechanisms and economic reforms to revive the Algerian trade exchanges within the framework of the partnership oromto and seeking to promote exports outside the hydrocarbon sector in order to diversify the economy and sources of income in order to overcome the fluctuation of oil prices,It has been concluded that the possibility of benefiting from the opportunities offered by this partnership orientation remains dependent on the extent to which economies can adapt to the trend of openness, trade liberalization and the attempt to integrate into the global economy.

**المقدمة :**

تسببت التحديات الدولية والاقليمية الراهنة في تزايد وتيرة النزعة الدولية في الاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية والاقليمية، من أجل الاستفادة من القيم المضافة والمزايا التي قد تنشئها مثل هذه التكتلات، ومنها تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الانتاج، تنسيق السياسات الاقتصادية وكذا اقامة المشاريع المشتركة التي تعد احدى الادوات الرئيسية في بناء التكامل الإقليمي، من خلال سعيها إلى ترقية وتشجيع المبادلات التجارية وتحفيز التنمية الاقتصادية حيث بقدر ما تكون هذه المشروعات متنوعة وهادفة بقدر ما تكون الإنعكاسات إيجابية على إقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل الإقتصادي .

وعلى هذا الأساس، فقد أصبح من الصعب أن تتمكن دولة من تحقيق نمو اقتصادي وتطور اجتماعي دون تكتل اقليمي، حيث لم تعد الامكانيات الذاتية وحدها كافية في عصر التكنولوجيا المتقدمة التي يتطلب امتلاكها واستخدامها مهارات بشرية وموارد مالية ومواد اولية .

وفي هذا السياق فإن الشراكة هي أحد التوجهات الإقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية على أساس المصالح المشتركة ، لهذا قامت الجزائر بتوقيع إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي ، والتي تهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعدة إصلاحات من أجل مسايرة التطورات الحاصلة في منطقة المتوسط بهدف تحقيق منافع لكلا الطرفين، لأن الشراكة قائمة على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول.

ويعتبر إعلان برشلونة المنعقد في 27 و28 نوفمبر 1995 المنعرج الحاسم والأساس الذي تستند عليه الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة والتي وقعت عليها معظم الدول الاوروبية ، اما بالنسبة للجزائر فلم توقع على هذه الاتفاقية إلا في سنة 2002 بفالنسيا، لتدخل حيز التنفيذ رسميا في 1سبتمبر 2005، والتي كان من أبرز أهدافها تنسيق السياسات الإقتصادية والاجتماعية مع التوجه نحو مزيد من التحرير التجاري بين أطرافها في إطار منطقة التبادل الحر .

وفي هذا الصدد تسعى الجزائر من وراء الشراكة الأجنبية مع الإتحاد الأوروربي إلى تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني من خلال الإستفادة من المزايا التي تتمتع بها تلك الدول في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول الشريكة وذلك من خلال فتح آفاق جديدة للمستثمر المحلي بتوسيع السوق والتقليل من تكلفة المدخلات و زيادة درجة المنافسة بين المتعاملين الإقتصاديين،

من خلال ما سبق يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي :

**ما هي الآثار الناجمة عن الشراكة الأورومتوسطية على الإقتصاد الجزائري بعد عدة سنوات على دخول الإتفاق حيز التنفيذ ؟ وما مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تدعيم التبادلات التجارية الجزائرية خاصة مع التدهور السريع لأسعار النفط؟**

**فرضيات الدراسة :**

- تلعب الشراكة الأور ومتوسطية دورا استراتيجيا في زيادة حجم التبادل التجاري والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ؛

- تعتبر الشراكة الدولية حتمية أملتها البيئة المحيطة في العلاقات ما بين الدول، إذ لا يمكن للجزائر أن تبقى بمعزل عن هذه البيئة الدولية وما شهدته من تغيرات فرضتها العولمة الاقتصادي؛
- أدت الشراكة الأور ومتوسطية إلى تشجيع التجارة الخارجية في إطار ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لكن تبقى نسبة هذه الأخيرة ضئيلة مقارنة بنسبة عوائد الصادرات النفطية ؛
- قامت الحكومة الجزائرية بعدة إصلاحات من أجل مسايرة التطورات الحاصلة في منطقة المتوسط بهدف تحقيق منافع لكلا الطرفين، لأن الشراكة قائمة على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول.

**أهداف الدراسة :**

– محاولة التعرف على طبيعة العلاقات الأوروبية الجزائرية في المجال الإقتصادي ، وذلك من خلال دراسة مسار الشراكة الأورومتوسطية بإعتباره أحد أهم الترتيبات الإقتصادية الإقليمية .

– تحليل واقع الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في إطار التبادلات التجارية في ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة .

– دراسة الآثار الاقتصادية وانعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني الجزائري.

– تقييم مدى نجاح سياسة الشراكة الأوروجزائرية في تحسين واقع الاقتصاد الجزائري، والوقوف على مواطن القوة والضعف في السياسات المطبقة بين الطرفين.

**أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه اتفاقية الشراكة المبرمة بين كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي في دمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، لاسيما في ظل إنعاش حجم التبادلات التجارية والتي من شانها أن تسمح للمنتجات الجزائرية أن تكون محل المنافسة الأوروبية والدولية بشكل عام، إذ تحتل سياسة المبادلات الخارجية مكانة هامة في أي إقتصاد قوي، و إذا كانت علاقة سياسة التحرير التجاري بفروع الإقتصاد الوطني تنبع من طبيعة دور هذه السياسة ووظائفها في خدمة القطاعات الإقتصادية الأخرى، فإن أهمية العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر تبدو على حقيقتها من خلال إرتباط النمو الإقتصادي إرتباطا وثيقا بالقدرة التنافسية و إكتساب مزايا تنافسية حقيقية .

**هيكل الدراسة :** وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

1- الشراكة الأورومتوسطية .....المعاينة النظرية .

2- تحليل واقع المبادلات التجارية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية تزامنا مع تدهور أسعار النفط.

3- آثار الشراكة الأورومتوسطية على الإقتصاد الجزائري.

**المحور الأول : الشراكة الأورومتوسطية ...المعاينة النظرية :**

**1.1 –الأسس والمحتوى للشراكة الأورومتوسطية :**

إن قيام الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بصفة عامة يعود إلى ميثاق برشلونة الذي وضع إتفاق الشراكة في ( 28- 29 نوفمبر 1995 ) . الدول التي أمضت الإتفاق تلتزم من خلاله بتطوير العلاقات الإقتصادية، السياسية والثقافية، بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

هذا الإتفاق تعدى الصيغة المعتادة في سنوات الستينات، حيث أن الدول الأوروبية تتفق ثنائيا مع كل دولة حسب خصوصيتها، مثلا حول السياحة في تونس، المنتوجات الزراعية في المغرب، والمحروقات في الجزائر ،حيث يهدف الإطار العام لاتفاق برشلونة إلى ([1]) :

– **انفتاح الإقتصادات** : رفع الحواجز الجمركية فقط بالنسبة للمنتوجات الصناعية والخدمات، بالإضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال ما عدا من أجل الزراعة والصيد البحري وهذا بهدف "خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال منطقة تبادل حر ".

– **التعاون في المجال السياسي** حيث تلتزم الدول باحترام حقوق الإنسان، الديمقراطية وأيضا تعاون أمني ( تبادل المعلومات ) من أجل إستقرار المنطقة . ويمكن أيضا إثراء الحوار السياسي عبر تبادل المعلومات و التعاون الذي يمكن أن ينشأ بين لجان الشؤون الخارجية والدفاع أو الهيئات البرلمانية الأخرى التي تتعامل مع قضايا الدفاع والأمن، على النحو الذي إقترته الفقرة 23 من الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني الثاني حول الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط ب ( فاليتا ) ما بين 01-04 نوفمبر 1995 ([2]) .

– **الجانب الإجتماعي و الثقافي** هدفه التقريب بين شعوب المنطقة .

وفي هذا السياق يعترف المشاركون في مؤتمر ( برشلونة ) بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية و التكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب بين الشعوب و تحسين الإدراك المتبادل، وإنطلاقا من ذلك يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الإجتماعية والثقافية والإنسانية. ([3]).

---

([1])voir :déclaration de Barcelone et partnariat euro – med sur site internet : http://www.europa eu. Scada plus/leg .fr

([2]) Jean François DAGUSAN, **Paix et sécurité en méditerranée réponses institutionnelles ou approche empirique** ?, in l'Annuaire de la Méditerranée 1997 qui a été publié avec le concours de la Banque Nationale pour le Développement Economique ( BNDE ),GERM-PUBLISUD,P :80 .

([3]) http://www.euromed-seminars.org.mt/archive/ministerial/i-barcelona-ar-htm.

هنالك عدة عوامل ساعدت في قيام هذا الإتفاق كانت في مجملها أمنية وسياسية وكان الإتفاق يضم الإتحاد الأوروبي ( 15 ) دولة من جهة و ( 12 ) دولة من جنوب البحر الأبيض المتوسط ([1]) .

دخل الإتفاق حيز التنفيذ بالنسبة للإتحاد الأوروبي منذ إمضاء البروتوكول والمصادقة عليه من طرف اللجنة الأوروبية، بينما الدول المغاربية إستفادت من إمكانية التدرج في إزالة الحواجز الجمركية خلال فترة 12 سنة ، لتتجنب بذلك الصدمة لإقتصاداتها غير التنافسية وتحرير

أسواقهم من أجل خلق منطقة تبادل حر ، حيث أهم ما تضمنه الإتفاق كان حول ([2]) :

- إنشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة .
- تنقيذ التعاون والتشاور في المجالات الإقتصادية المعينة .
- رفع المساعدات المالية المقدمة من الإتحاد الأوروبي لشركائه.
- إقامة منطقة للتجارة الحرة .

وقد حددت الأطراف العام 2010 موعدا للإنشاء التدريجي لهذه المنطقة التي تشمل معظم التجارة بين الدول المشاركة في إتفاق الشراكة ضمن ما تسمح به المنظمة العالمية للتجارة، ويتم بذلك إلغاء الحواجز التعريفية و غير التعريفية على التجارة في المنتجات الزراعية تدريجيا من خلال التفضيلات المتبادلة بين الطرفين وكذلك تحرير التجارة في الخدمات. وقد إختار الطرف الأوروبي تمديد هذه الفترة بالنظر للتأخر الكبير الذي تشهده عملية تحرير إقتصاديات الدول الثالثية المتوسطية من جهة ، والبدأ في مفاوضات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من جهة ثانية.

### 2.1 – مضمون الشراكة الأورو– جزائرية :

– نظرا للموقع الجغرافي المتميز للجزائر ضمن دول حوض المتوسط، سعى الاتحاد الأوربي إلى توطيد علاقاته مع هذه الدول، فبعد توقيع المغرب وتونس على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي سنة 1995، أمضت الجزائر على الإتفاق سنة 2002 ودخل حيز التنفيذ سنة 2005 من أجل التوصل إلى منطقة تجارة حرة سنة 2017 تم تأجيلها حاليا إلى سنة 2020 ([3]) .

---

([1]) euro med / docs/ bd-en. Pdf.http://www.eeas.europa.eu/

(²) - déclaration de Barcelone et partnariat euro – med sur site internet : http://www.europa eu. Scada plus/leg .fr ([3]) http://www.mincommerce.gov.dz.

– وقد سبق ذلك ان وقعت الجزائر اتفاقيات تعاون مع الاتحاد الأوربي سنة 1976طغى عليها الطابع التجاري، حيث كان الهدف من ورائها هو تحسين و ترقية المبادلات التجارية بين الطرفين ([1]) بما يحسن من شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الاوربية .

_ و الواقع أن كل طرف من أطراف إتفاقيـــة الشراكة الموقع عنها سنة 2002، كانت له **أهداف** مختلفة عن الطرف الآخر، فالجزائر كانت تريد من خلال هذه الإتفاقية جلب المزيد من الإستثمارات وبالتالي مرافقة المؤسسات الجزائرية و تأهيلها لتقوية قدراتها التنافسية،

إلى جانب فتح الأسواق الأوروبية لمنتجاتها وخاصة المنتجات الفلاحية، بينما الطرف الأوروبي كان يرى أنه لابد من تشجيع للمزيد من المبادلات التجارية وكذا تحقيق المزيد من الإصلاحات الإقتصادية، ومن ثمة خلق مناخ سليم ومستقر وتشجيع المؤسسات الأوروبية للاستثمار في الجزائر ([2]) .

### 3.1 – الدوافع الجزائرية للشراكة الأوربيـــــة :

- تقف وراء رغبة الجزائر في ابرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي عدة اعتبارات نذكر منها ما يلي : ([3])

– ان سعي الجزائر إلى توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي جاءت لاعتبارات عديدة هي في حقيقة الامر نتيجة للأزمات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري من ازمة مديونية، وجمود الجهاز الإنتاجي، ضعف الاستثمار المحلي والرغبة في جذب الاستمارات الأجنبية. إلخ. كل هذه الاعتبارات كانت وراء رغبة الجزائر في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي؛

– الرغبة في الاستفادة من الشق الاقتصادي للاتفاقية وهذا من خلال عبور سلعها تحسين جودة منتجاتها عن طريق الاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوربي وبالتحديد في مجال الدعم المالي الفني، التدريب، وتطوير إجراءات مراقبة الجودة، ونقل التكنولوجيا الأوربية، في ظل تمتعها بعدة مزايا نسبية (طبيعية، اليد العاملة الرخيصة...) ويكون ذلك ميسور نسبيا في ظل منافسة دون قيود وسياسات حمائية في أسواق أوربا ؛

- دخول الجزائر في اتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطية، ويمكنها لمن دعم برامج الإصلاح الاقتصادي، والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة ؛
- يمكن ان يكون اتفاق الشراكة عامل جذب للاستمارات الاوربية المباشرة وما يدره من دفع لعجلة النمو الاقتصادي .

## المحور الثاني : تحليل واقع المبادلات التجارية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية تزامنا مع تدهور أسعار النفط :

### 1.2– تطور الصادرات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي :

استحوذت دول الإتحاد الأوروبي على الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية، وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر، حيث إرتفعت نسبة

---

([1])الشراكة الأورو–جزائرية بين متطلبات الإنفتاح والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، 2011العدد09،ص152.

([2]) زهور قنيني،حشماوي: حماية إقتصادنا يقتضي فتح نقاش حولإتفاقية الشراكة مع أوروبا، حوار مع الإذاعة نشر في 18 ماي 2011 على موقع الإذاعة الجزائرية، www.radio.dz .

([3]) إبراهيم بوجلخة ( 2012 /2013 )، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوربي على ضوء إتفاق الشراكة الأورو جزائرية– دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، ص164.

الصادرات الوطنية الموجهة للإتحاد الأوروبي كنسبة من إجمالي الصادرات الموجهة للعالم من 48.97 % سنة 2010 إلى أكثر من 65,79 % عام 2015 ، ويعود سبب توجه معظم الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي إلى كون هذا الأخير أكبر تجمع للدول الصناعية المتقدمة، والتي تعتبر من أكثر الدول إستهلاكا للمواد الأولية والمواد الخام في العالم، وهي المواد التي يرتكز عليها الهيكل السلعي

لصادرات الجزائرية ، إضافة إلى أن هناك عوامل تاريخية وجغرافية لها علاقة بالتبعية الجزائرية للأسواق الأوروبية .وهذا ما يوضحه الجدول رقم ( 01 ) :

**الجدول رقم (01):التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال الفترة (2010–2015 ):**

**الوحدة: مليون أورو**

| التوزيع الجغرافي / السنوات | الصادرات إلى الإتحاد الأوروبي | صادرات لبقية دول العالم | نسبة الإتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات | إجمالي الصادرات |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 21 .075 | 21.961 | 48.97 | 43.036 |
| 2011 | 27 .850 | 24.949 | 52.75 | 52.799 |
| 2012 | 32 .764 | 23.173 | 58.57 | 55.937 |
| 2013 | 31.920 | 17.74 | 64.28 | 49.660 |
| 2014 | 29.458 | 17.955 | 62.13 | 47.413 |
| 2015 | 20.708 | 10.768 | 65.79 | 31.476 |

**المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على :**

European commission, European Union, **Trade in goods with Algeria**, Op,Cit,P :3 p :8

- أما بالنسبة لأهم زبائن الجزائر من إجمالي الصادرات لسنة **2015**، فإن إسبانيا تحتل الصدارة بـ 17,7 % من إجمالي الصادرات ، تليها إيطاليا بحوالي 15,1 %، ثم بريطانيا بحوالي 13,2 % ، تليها فرنسا بحاولي 7,0 %، ثم تأتي بعدها على التوالي : و.م.أ ، هولندا، كندا ، البرازيل، تركيا، الصين ، بنسب: (6.4 %) ، (5.7 %) ، (5.2 %)، (4.3 %)، (2.9 %)، (2.6 % ) على التوالي وهذا حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات والمديرية العامة للجمارك ( **CNIS**). **وهذا ما يوضحه الجدول ( 02 ) :**

**الجدول رقم ( 02 ): أهم زبائن الجزائر عام 2015 :**

**الزبائن العشرة الأوائل للجزائر**

الوحدة : $10^6$ د.ج.

| البلدان | *2010 | % | البلدان | *2011 | % | البلدان | 2012 | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| و.م.أ | 1 050 292,1 | 24,2 | و.م.أ | 1 107 031,8 | 20,6 | ايطاليا | 911 089,8 | 16,0 |
| ايطاليا | 666 775,8 | 15,4 | ايطاليا | 764 070,0 | 14,2 | و.م.أ | 852 974,9 | 15,0 |
| اسبانيا | 448 806,9 | 10,4 | اسبانيا | 525 881,3 | 9,8 | اسبانيا | 618 023,8 | 10,9 |
| هولندا | 316 252,2 | 7,3 | فرنسا | 478 132,0 | 8,9 | فرنسا | 484 660,0 | 8,5 |
| فرنسا | 286 811,3 | 6,6 | هولندا | 359 773,7 | 6,7 | هولندا | 416 011,6 | 7,3 |
| كندا | 225 657,9 | 5,2 | كندا | 326 282,0 | 6,1 | كندا | 402 188,8 | 7,1 |
| تركيا | 205 361,1 | 4,7 | برازيل | 236 661,8 | 4,4 | بريطانيا | 290 285,7 | 5,1 |
| برازيل | 183 471,0 | 4,2 | بريطانيا | 208 934,3 | 3,9 | برازيل | 268 713,9 | 4,7 |
| بلجيكا | 145 872,6 | 3,4 | تركيا | 184 775,9 | 3,4 | تركيا | 207 704,8 | 3,7 |
| الهند | 118 885,2 | 2,7 | الهند | 163 091,7 | 3,0 | الصين | 201 356,7 | 3,5 |

* لسنتي 2010 و 2011، الزبائن العشرة الأوائل للجزائر تصحح ما نشر في الطبعات السابقة. (أنظر الجزائر بالأرقام رقم 41 إلى 44 و الحوصلة الإحصائية 1962-2011 و المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم 28 إلى 31).

الوحدة : $10^6$ د.ج.

| البلدان | 2013 | % | البلدان | 2014 | % | البلدان | 2015 | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اسبانيا | 818 497,9 | 15,7 | اسبانيا | 745 368,7 | 15,2 | اسبانيا | 626 649,8 | 17,7 |
| ايطاليا | 705 101,7 | 13,5 | ايطاليا | 648 042,9 | 13,2 | ايطاليا | 535 074,1 | 15,1 |
| بريطانيا | 561 127,9 | 10,8 | فرنسا | 543 223,6 | 11,0 | فرنسا | 465 412,6 | 13,2 |
| فرنسا | 508 398,9 | 9,7 | بريطانيا | 431 813,3 | 8,8 | بريطانيا | 247 013,5 | 7,0 |
| و.م.أ | 480 204,8 | 9,2 | هولندا | 398 870,6 | 8,1 | و.م.أ | 224 723,4 | 6,4 |
| هولندا | 368 858,9 | 7,1 | و.م.أ | 377 289,2 | 7,7 | هولندا | 200 281,3 | 5,7 |
| كندا | 234 871,0 | 4,5 | برازيل | 216 816,9 | 4,4 | تركيا | 183 659,2 | 5,2 |
| برازيل | 230 289,8 | 4,4 | تركيا | 206 547,7 | 4,2 | برازيل | 150 636,0 | 4,3 |
| تركيا | 188 282,1 | 3,6 | الصين | 149 223,2 | 3,0 | بلجيكا | 101 603,3 | 2,9 |
| الصين | 188 117,4 | 3,6 | بلجيكا | 145 805,1 | 3,0 | برتغال | 92 704,3 | 2,6 |

المصدر: د.و.إ. ، والمديرية العامة للجمارك.

## 2.2– تطور الواردات الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية :

### أولا : التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي :

ترتبط الجزائر كغيرها من الدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة بشكل وثيق، خاصة في جانب الواردات، وهذا ما يجعل التركيز التجاري يبدو أكثر وضوحا، حيث تبين أن هناك تشابه للواردات الجزائرية في توزيعها الجغرافي إلى حد بعيد مع الصادرات، وذلك أن دول الاتحاد الأوروبي تعتبر المورد الرئيسي للجزائر، حيث قدرت نسبة واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي بحوالي 51,04 % سنة 2010 لتصل إلى 53,84 % سنة 2012 ، أما في سنة 2015 فقد باغت نسبة الواردات الجزائرية حوالي 46,06 %، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي يتصدر الطليعة بالنسبة للأسواق الممونة للجزائر بمعظم وارداتها. وهذا ما يوضحه الجدول رقم ( 03) :

**الجدول رقم (03):التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي ومن بقية دول العالم خلال الفترة(2010–2015):**

الوحدة: مليون أورو :

| التوزيع الجغرافي السنوات | الواردات من الإتحاد الأوروبي | واردات من بقية دول العالم | نسبة الإتحاد الأوروبي من إجمالي الواردات | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 15.595 | 14.958 | 51.04 | 30.553 |
| 2011 | 17.312 | 16.638 | 50.99 | 33.950 |
| 2012 | 21.125 | 18.109 | 53.84 | 39.234 |
| 2013 | 22.392 | 18.94 | 54.18 | 41.332 |
| 2014 | 23.376 | 20.544 | 53.22 | 43.920 |
| 2015 | 22.289 | 26.104 | 46.06 | 48.393 |

**المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على :**

European commission, European Union, **Trade in goods with Algeria**, Op,Cit,P :3 p :8

**ثانيا : التوزيع السلعي للواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي :**

تعتبر الجزائر الشريك المتميز للإتحاد الأوروبي وهذا ما ميز حجم الواردات القادمة من الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر بنسبة كبيرة جدا خاصة في أجهزة ومعدات النقل التي احتلت بنسبة 41 %، وهذا يبرز تبعية السوق الجزائرية كمستهلك للإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى السلع الصناعية والغذائية التي تتميز بإستهلاك واسع من قبل الجزائر مما جعل الإتحاد الأوروبي يهتم بالسوق الإستهلاكية الجزائرية. **وهذا ما يوضحه الشكل رقم ( 01 ) :**

**الشكل رقم ( 01):تطور التركيبة السلعية لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2014 :**

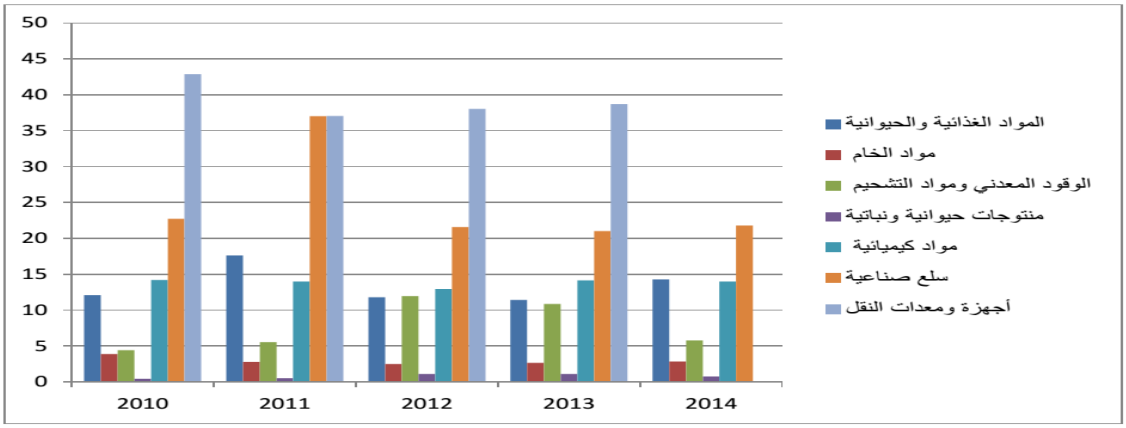


**المصدر :** European commission, **European Union trade in goods with Algeria,** , Directorate general for trade,2015. p.8.

### 3.2 – حصيلة تطور الميزان التجاري الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية خلال الفترة 2013– 2015 :

إن الميزان التجاري الجزائري مع الإتحاد الأوروبي سجل فائضا طيلة الفترة ( 2013- 2015 ) حيث هناك زيادة في الصادرات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي تفوق نسبة وارداتها طيلة الفترة 2013-2015 إذ قدرت قيمة الصادرات مع الإتحاد الأوروبي سنة 2015 بحوالي 66.3 % أما الواردات فقدرت بحوالي 49,3 % من نفس السنة ، ولكن في الواقع فإن المتتبع لوضعية الميزان التجاري الجزائري يجد أنه رهين إيرادات صادرات المحروقات من جهة وواردات المنتجات الغذائية من جهة أخرى ، فإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية لم تغير من هذا الوضع كثيرا، بل عززت وعمقت العلاقات التجارية بين الطرفين لصالح الإتحاد الأوروبي . وهذا ما يوضحه الجدول رقم ( 04 ) :

**الجدول رقم (04): بنية التبادلات الخارجية حسب المنطقة الجغرافية :**

بنية التبادلات الخارجية
حسب المنطقة الجغرافية ب %

| 2015 | | 2014 | | 2013 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | |
| 49,3 | 66,3 | 50,7 | 64,2 | 52,2 | 63,5 | الإتحاد الأوروبي |
| 7,3 | 5,4 | 7,0 | 4,4 | 7,0 | 3,7 | الدول الأوروبية الأخرى |
| 6,4 | 8,2 | 5,7 | 10,1 | 5,0 | 13,7 | أمريكا الشمالية |
| 6,2 | 4,9 | 7,2 | 5,1 | 6,5 | 5,0 | أمريكا اللاتينية |
| 24,1 | 8,7 | 23,2 | 10,0 | 21,2 | 8,5 | آسيا |
| 1,3 | 4,5 | 1,3 | 4,9 | 1,9 | 4,1 | المغرب |
| 3,7 | 1,6 | 3,3 | 1,0 | 4,4 | 1,2 | الدول العربية |
| 0,7 | 0,2 | 0,8 | 0,2 | 1,1 | 0,2 | إفريقيا |
| 1,0 | 0,2 | 0,9 | 0,0 | 0,7 | 0,1 | باقي العالم |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات والمديرية العامة للجمارك ( **CNIS**)

ومنه يكن القول أن الصادرات الجزائرية تتشكل أساسا من المحروقات، فهي تمثل أكثر من 97 % من مجموع الصادرات، و طالما كانت الأسواق الأوروبية مفتوحة للسلع الصناعية الجزائرية منذ أمد بعيد حتى قبل توقيع اتفاقية الشراكة، وبالتالي لن تكون الجزائر بدخول الاتفاق حيز التنفيذ في وضع متميز لدخول منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى أن التجارة الأورو– جزائرية ما زالت منذ السبعينات إلى حد الوقت الراهن تعتمد نظاما تفضيليا ونظام مزايا تعريفية وغير تعريفية ساعدت على خلق اقتصاد محمي ومدعم و ريعي ، وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة بين الطرفين تحتاج إلى وقت طويل وتتطلب إجراءات تصحيحية وهيكلية معمقة.

## ❖ المحور الثالث : آثار الشراكة الأورومتوسطية على الإقتصاد الجزائري :

### 1.3– الآثار السلبية للشراكة الأوروجزائرية :

إن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر غير متوازنة سواء من حيث الإمكانات المادية والقدرات البشرية والتقنية والثقل السياسي و ستؤدي حتما إلى نتائج لصالح الطرف الأوروبي القوى ومكلفة بالنسبة للجزائر باعتبارها الأضعف في المعادلة، أي أن الآثار الاقتصادية لهذه الاتفاقية ستكون غير ملائمة في بعض الجوانب، إذ أنها ستؤدي إلى خلق متاعب أخرى تضاف إلى تلك التي تتعرض لها المؤسسات العامة والخاصة الوطنية، مما يمكن أن يعرضها إلى الإفلاس لافتقادها للحماية من ناحية وعدم قدرتها على منافسة منتجات دول الاتحاد الأوروبي

من ناحية ثانية ([1]).ويعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة الاور- جزائرية حيز التنفيذ، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع كان يشهد نوعا من الركود والتراجع في مستوى الإنتاج، وتخلف الهيكل الصناعي في حد ذاته الامر الذي يجعله يفتقر للقدرة على المنافسة أمام دخول السلع المصنعة الاوربية، وبالتالي فإن الاستفادة من مزايا اتفاقية الشراكة أصبحت أحادية الجانب، فبعد مرور قرابة 12سنة من دخول الاتفاقيـــة حيز التنفيذ تميزت المبادلات التجارية بـ ([2]) :

- خلل هيكلي في الميزان التجاري خارج المحروقات لصالح الاتحاد الأوربي .
- اقبال أو جذب محتشم للاستثمارات الاوربية المباشرة لا سيما تلك الموجهة نحو القطاعات الصناعية، التحويلية أساسا .
- تعزيز دول الاتحاد الأوربي حصتها في الواردات إلى الأسواق الجزائرية بمعدل سنوي يقدر بـ :.52 %رغم حدة المنافسة الدوليـــة، في انتظار إلغاء التعريفات الجمركية نهائيا سنة 2020.

فبدلا من أن يكون اتفاق الشراكة محفزا لتنويع الاقتصاد الجزائري وحث المؤسسات الصناعيـــة على تطوير منتجاتها حتى تصبح قادرة على المنافسة، صار عقبة امام كل محاولة من شانها تطوير القاعدة الصناعية في ظل قواعد المنافسة المنصوص عليها، و التي تمنع الجزائر من منح أي ميزة تفضيلية لمنتجاتها المحلية، ، و بالمقابل فإن المنتجات الجزائرية تمنع من دخول الأسواق الاوربية بحجةّ انها تفتقر إلى معايير السلامة و المعايير الصحية...إلخ.

### 2.2 – الآثار الإيجابية للشراكة الأورو– جزائرية :

إن من الميزات التي سوف تستفيد منها الجزائر تأهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي ، سوف تتلخص فيما يلي:

- تقريب سياسات ضفتي البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي من خلال توفير الموارد التقنية اللازمة من أجل تحقيق التنمية في الجزائر والتقرب من أساليب ومبادئ التنمية الأوروبية ([3]).
- تنظيم التبادل الثقافي ودعم سياسات البيئة والتنمية المحلية.
- تأهيل المؤسسات الجزائرية، وذلك بمعالجة الأخطاء وإزالة القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات، ومواكبة التطورات العالمية وعصرنة القطاع الصناعي، بما يتناسب والمطلوب الدولي، وتقوية الهياكل الصناعية التنافسية، والاستفادة من النقل التكنولوجي للتنمية الاقتصادية، والاهتمام بمجال البحث والتطور العلمي والتكنولوجي، وتحسين من الدخل الفردي للمجتمع الجزائري وللشراكة الأورو جزائرية مساعدات متمثلة في التقنية المادية والمساعدات المالية، التي تهدف إلى التشغيل ([4]).
- كما زاد من تعميق العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي الزيارات المتتالية والمتبادلة بين الطرفين في مختلف المجالات .

---

([1]) بارة عصام، بن جميل عزيزة، "انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية على تحرير التجارة الخارجية"، مداخلة مقدمة إلى **المؤتمر الوطني حول"** : حرية المنافس"، الجزائر، جامعة عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

([2]) http://www.elkhabar.com/press/article/74196

([3]) منى لعموري، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حقق نتائج إيجابية، جريدة المواطن، يوم:2014/10/21، متاح في الأنترنت على الموقع: **http://elmouwatane.com /p 8655**

([4])قصابة سعدية، الاقتصاد الجزائري ببين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر، ص 10-12 .

**الخلاصة:**

يمثل إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي مرحلة مفصلية بالنسبة للإقتصاد الجزائري لما له من تداعيات على مختلف النواحي خصوصا الإقتصادية وهذا ما استوجب ضرورة معرفة كيف يمكن توجيه هذا الإتفاق بما يخدم الإقتصاد الجزائري لأن الواقع الإقتصادي في عصر التكتلات لا يستثني أحدا فإما الانضمام أو العزلة، وبالتالي أصبحت التكتلات الإقتصادية خيارا إستراتيجيا لمواجهة المنافسة وتدعيم التنمية ، كما تم التوصل إلى حقيقة لا يمكن تجاهلها، متمثلة في أنه إذا كانت الشراكة تبدو في ظاهرها أنها تخدم مصلحة جميع أطرافها ، حيث يتم توسيع مجال التبادل التجاري وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية ، فإن نتائجها من الناحية العملية لا ترقى لمستوى التطلعات ، مما يتطلب جدية وصرامة في التنفيذ ووعيا كافيا بخطورة الوضع إن لم يتم تطبيق جملة من الآليات والخطوات الإصلاحية والهيكلية من أجل التكيف مع تيار الانفتاح والتحرير التجاري ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي .

❖ **ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:**

- يحرص الإتحاد الأوروبي على تقدم علاقاته بالدول المتوسطية ، حبث شهدت علاقات الطرفين تطورا سريعا عبر إتفاقيات الشراكة ، والتي شكلت منطلقا لتشجيع الدول المتوسطية الشريكة على الإندماج في الإقتصاد العالمي عبر البوابة الأوروبية ؛
- يعد إتفاق الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة للجزائر ضرورة حتمية أملتها معطيات النظام الإقتصادي العالمي الجديد ؛
- تعزز توجه الجزائر نحو إقتصاد السوق بتوقيع الشراكة و تزايد إنفتاحها على العالم الخارجي في إطار تحرير تجارتها الخارجية؛
- أبقى إتفاق الشراكة السوق الجزائرية مجالا لتصريف المنتجات الأوروبية الصناعية والزراعية، ومصدرا للطاقة والمواد الأولية ، مما أضعف الإقتصاد الجزائري وجعله مرتبطا بهزات أسواق النفط العالمية ؛
- مازال الإقتصاد الجزائري بعيدا عن منافسة الإقتصادات المتقدمة لا سيما الأوروبية منها رغم الإصلاحات المطبقة ، فالهيكل الإقتصادي القائم على المحروقات جعل تنافسيته ضعيفة ومركزه متأخرا في مختلف التقارير الدولية؛

❖ **توصيات مقترحة :**

- ينبغي على الجزائر إعادة بناء منظومة قانونية اقتصادية تحمي المنتوج الجزائري من المنافسة الخارجية بحكم بساطة التكنولوجيا المستعمل في المنتوج الجزائري.
- ضرورة إجراء عملية مراجعة وتقييم شاملين لنتائج إتفاق الشراكة، والبحث عن آليات جديدة تمكن من الإرتقاء إلى مستويات تنافسية أفضل، للوقوف كشريك متكافئ في ظل علاقات متوازنة بين الطرفين ؛
- تحسين الكفاءة الإنتاجية والتجارية والتركيز على الجودة كمفتاح لدخول الأسواق الأوروبية وضمان القدرة على مواجهة المنافسة في السوق المحلية ؛
- إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية بالاعتماد على دراسات للمحيط الصناعي و التنافسي،وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على إنشاءها لما لهذه المؤسسات من دور في تنويع الصادرات خارج المحروقات، كما أنه لابد على المؤسسات الخاصة أن تبحث عن أنشطة اقتصادية تملك فيها ميزة تنافسية وتعمل على تطويرها و تسخير الموارد المالية اللازمة له؛

- الاهتمام بقطاعات الخدمات خاصة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية وذلك من خلال مواصلة الإصلاحات المصرفية، بالإضافة إلى الاهتمام بالخدمات الأخرى كقطاع الاتصالات و التكنولوجيا، وكذا الخدمات السياحية؛
- إصلاح النظام الجمركي الوطني باعتباره أحد الأجهزة الرئيسية في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية، مع إصلاح المنظومة الجبائية لتخفيف الأثر السلبي للتفكيك الجمركي على المالية العامة للدولة .

**قائمة المراجع** :


**1**-voir :déclaration de Barcelone et partnariat euro – med sur site internet : http://www.europa eu. Scada plus/leg .fr

**2**- Jean François DAGUSAN, **Paix et sécurité en méditerranée réponses institutionnelles ou approche empirique** ?, in l'Annuaire de la Méditerranée 1997 qui a été publié avec le concours de la Banque Nationale pour le Développement Economique ( BNDE ),GERM-PUBLISUD,P :80 .

**3**- http://www.euromed-seminars.org.mt/archive/ministerial/i-barcelona-ar-htm.

4- euro med / docs/ bd-en. Pdf.http://www.eeas.europa.eu/

5 - déclaration de Barcelone et partnariat euro – med sur site internet : http://www.europa eu. Scada plus/leg .fr

6- http://www.mincommerce.gov.dz.

7- الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلبات الإنفتاح والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، 2011العدد09،ص152.

8- زهور قنيني،حشماوي: حماية إقتصادنا يقتضي فتح نقاش حولإتفاقية الشراكة مع أوروبا، حوار مع الإذاعة نشر في 18 ماي 2011 على موقع الإذاعة الجزائرية، www.radio.dz .

9- إبراهيم بوجلخة ( 2012 /2013 )، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوربي على ضوء إتفاق الشراكة الأورو جزائرية- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، ص164.

10- European commission, European Union, **Trade in goods with Algeria**, Op,Cit,P :3 p :8.

11- إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات والمديرية العامة للجمارك (CNIS)

12- بارة عصام، بن جميل عزيزة، "انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على تحرير التجارة الخارجية"، مداخلة مقدمة إلى **المؤتمر الوطني حول** " : حرية المنافس"، الجزائر، جامعة عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

13- http://www.elkhabar.com/press/article/74196

14- منى لعموري، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حقق نتائج إيجابية، جريدة المواطن، يوم:2014/10/21، متاح في الأنترنت على الموقع: **http://elmouwatane.com /p 8655**

15-قصابة سعدية، الاقتصاد الجزائري ببين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر، ص 10-12 .